

حقيقة الدعوة الإيرانية
للتقريب بين المذاهب

حقوق الطبع محفوظة
للمؤلف
الطبعة الأولى
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

حقيقة الدعوة الإيرانية

للتقريب بين المذاهب

« الشيطان يكمن في التفاصيل »

صباح الموسوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الأمين العام لمنتدى المفكرين المسلمين

تمرُّ أمتنا العربية والإسلامية بمخاضٍ عسير، قد تكون إرهاصات لزمانٍ جديد، وانبلاج فجرٍ نرمق ضوءه من بعيد، وهي بوادر نهضة عامة في هذه الأمة، لا تقتصر على الدول التي قامت بها الثورات، بل تعدتها إلى ما يشبه الكائن الحي عندما يتأثر بأمرٍ خارجي عنه.

إن النهضات تقوم على سواعد المفكرين، وعصر الأنوار مثلاً، ثم تبدأ في فحص البنية الفكرية التي تنطلق منها (نقد الفكر)، فهما طريقان للنهضة تقوم بها عَصبة من المفكرين، لوضع الأسس الفكرية للمشروع الأممي الكبير، ثم نقد الفكر والمعتقدات البالية بأدوات وجهاز مفاهيمي جديد، يستمد جدته من الأصل (الدين)، دون رفض لأصوله، ونبذ للواقع، إنما هو التاريخ والواقع والفهم، والتحرر من أي سلطة ضاغطة تحرف المفهوم، فالنقد وأداته هما طريق النهضة.

و النهضات إنما تستمد سبب بقائها وديمومتها من الفكر، فلا نهضة بدون فكر، ولا فكر بدون رجال.

و الفكر الإسلامي قد عاش حينًا من الدهر حبيس عقول، وارتتهن بعضه خلف القضبان، وتشكل فكرٌ منبثٌّ عن واقعه، منفصل عن المجتمع والدولة، يعيش المحن والآلام في كل قُطر وعصر، وجر كل الحركة الإسلامية إلى محيطه الضيق؛ ولهذا لم تتحرر العقول، ولم تتمكن من نقد العقل الإسلامي، ولا نمطية تفكيره؛ لأن القدسية بقيت تلوح في الأفق على كل ما هو إسلامي!

كانت لحظة تاريخية تلك التي انكسر فيها العقل السياسي العربي تجاه مقاومة إسرائيل، لحظة انكسار الفكر الناصري بقيادته التاريخية، و كان البديل القادم- لا شك- هو الفكر الإسلامي، ولكن لم يكن ذلك، و انكفأ الفكر على نفسه، و انقسم بين مَنَاذِرَة العرب، و غساسنته، و لم يستطع اللحاق بالركب الحضاري.

واليوم ها هي الثورات المباركة، تعيد لهذا الفكر جدته، وقوامته، وقوته، وكان لا بد من عقول تحمله، وتؤطره وتحميه، وتدفعه نحو قابلية الحياة في هذا الواقع الجديد!
و ما كان من منتدى المفكرين إلا أن يساهم في ركب البناء الحضاري للأمة، ويدخل في تشكيل الفكر، وتعميق التفكير النقدي لما آلت إليه العقول والتفكيرات قديمًا.

وها هم أبناء المنتدى يترجمون القول بالقلم، ويصوغون الرؤية والفكر والنقد لموروث ما بات يستطيع مجابهة الحياة الجديدة، وها نحن نقدم هذه الباقات الفكرية، وهؤلاء الرجال المفكرين الذين نتمنى أن يضعوا اللبنة الأولى، لصرح النهضة والتطوير، وهذه هي مطبوعاتنا بين يديك، أيها القارئ الكريم، لا لتقرأها ثم تقف، بل لتقرأ القراءة الفكرية التي تؤهلك لنقد الفكر، وتتفاعل للمساهمة في وضع هذه اللبنة معنا!

نشكر المؤلف، والناشر، ونزجي شكرنا الكبير للقارئ الذي شاركنا عقله وفكره ووقته، وفقَّ الله الجميع لكل خير وبركة.

أخوكم/ عبد الرحمن عبد الله الجميعان

الأمين العام لمنتدى المفكرين المسلمين

الكويت في ١٠ ذي الحجة ١٤٣٣هـ / ٢٦ أكتوبر ٢٠١٢م

مقدمة المؤلف

لا شك أن الكتابة في أي موضوع عقائدي أو فكري أو سياسي؛ ليست مجرد تسلية، كما أن الخوض فيها يجب أن لا يتم دون معرفة ودراية كافية، ومسؤولية أخلاقية وإيمانية ملزمة؛ حيث إن الكاتب حينما يتناول أي موضوع من هذه المواضيع سوف يكون مسؤولاً أمام الله عما كتب، وسوف يكون مسؤولاً أمام مَنْ كتب عنه، وَمَنْ قدم له الكتاب.

ولهذا حاولت قبل الشروع في كتابة المواضيع التي احتواها هذا الكتاب أن أكون منصفاً فيما كتبه؛ وذلك لأنني لم أكتب بدوافع شخصية، وإنما وجدت أن واجبي الإنساني والإسلامي هو الذي يحثني على أن أدون ما أعرفه من حقائق، سواء على الصعيد الفكري، أو على صعيد العمل السياسي.

وأنا لا أدعي أن كل ما كتبتَه هو كامل الحقيقة، وإنما هو فقط جزء يسير من هذه الحقيقة، سواء حقيقة الظلم والاضطهاد الذي يمارس ضد عرب الأحواز وأهل السنة في إيران، أو فيما يتعلق بحقيقة الخرافات التي يزخر بها الفكر الطائفي الصنفي، وما يمارسه رموز النظام الإيراني من ممارسات عقديّة وأساطير خرافية.

وإنما كتبتَه أعتد في بعضه على مشاهدة حية، ومصادر

علمية موثوقة، ولم يصدر ما يشكك بصحتها؛ لأنني حينما كتبت ذلك متقيداً بالمسؤولية الشرعية والأخلاقية والعلمية في النقل، وكنت أعلم أن ما أكتبه سيكون معياراً لشخصيتي، وستكون مصداقيتي في ميزان الصديق قبل الخصم.

لهذا أتمنى أن أكون قد وُفِّقت بنقل ما أعرفه للقارئ الكريم.

كما أود أن أسجل شكري لمن ساهم في طبع وإخراج هذا الكتاب، وأسأل الله تعالى أن يوفقنا وإياهم جميعاً لما فيه الخير.

صباح الموسوي

عضو منتدى المفكرين المسلمين

المنسق العام لمؤتمر نصره الشعب العربي الأحوازي

@sabahalmousawi

Facebook : Almousawi Sabah

١٤٣٤/ ٥/ ١٣ هـ

الباب الأول

قبل الذهاب إلى الحكم على الدعوة الإيرانية (لما يسمى بالتقريب بين المذاهب)، وحجم المصادقية التي تحملها هذه الدعوة من عدمها، وعن إمكانية تحقيقها؛ علينا أن نعرف أولاً: هل التشيع دين، أم مذهب؟ ثم نحدد بعد ذلك في أيِّ الأطر يمكن أن يجري حوار التقارب: أهو في إطار حوار المذاهب، أم في إطار حوار الأديان؟

كما لا بد أن نبين العلاقة بين الحركة الشعبية وبين التشيع، وما دور هذه الحركة في صنع الفرق الباطنية على مدى القرون الطويلة الماضية من عمر الأمة الإسلامية، ثم نذهب لتقديم أمثلة واقعية في حركة إصلاح الفكر الشيعي، وكيف ترك هؤلاء المصلحون العقيدة الشيعية واهتدوا إلى عقيدة أهل السنة والجماعة.

وفي الختام سوف نعرج على أهداف دعوة التقريب الإيرانية.



الفصل الأول

التشيع دين أم مذهب؟

قبل الولوج في هذا الموضوع- الذي يبدو شائكًا في نظر البعض، ويتحاشى الكثير من المفكرين الخوض فيه؛ خشية الاتهام بالطائفية أو العنصرية، أو بسبب عدم الاطلاع الكافي لدى البعض منهم على الأصول العقديّة والفكرية الشيعية، والتباس الأمر على البعض الآخر منهم فيما إذا كان التشيع دينًا أم مذهبًا- يتطلب الأمر منّا أولاً أن نلفت انتباه القارئ الكريم إلى موضوع الدعوة الإيرانية الذي يطلق بين الحين والآخر بشأن التقريب بين المذاهب، هذا الموضوع الذي استهوى بعض أصحاب النوايا الحسنة والبسطاء من أبناء الأمة، الذين تتحكم العواطف في مواقفهم، فلو أمعن هؤلاء الطيبون النظر في دعوة التقريب بين المذاهب، لوجدوا أنها دعوة تهدف لتحقيق غايات سياسية بحتة؛ فأغلب مطلقيها (من الجانب الإيراني) هم من رجال السلطة، وهؤلاء لا يطلقون مثل هذه الدعوات من قناعات أنفسهم، وإنما هي تعليمات تصدر إليهم، ويقومون بتليتها، والدليل على ذلك أننا لم نسمع أيًا من علماء الإسلام الكبار، ولا من

المرجعيات الشيعية البارزة، أصدروا مثل هذه الدعوات، التي دائماً ما تأتي على لسان موظفين علنيين في دوائر السلطة؛ والسبب في ذلك أن علماء كل من الطرفين يعرفون حقيقة هذه الدعوات وأهدافها، ويعرفون أيضاً أن القواعد التي يتحدث عنها أصحاب دعوة التقريب، ويزعمون أنها تشكل الأرضية المشتركة للتقريب بين الطرفين؛ إنما هي بالأساس غير صالحة لتكوين أرضية لأي تقارب، لأن هذه القواعد هي التي تشكل جوهر الخلاف، وليس كما يتصورها العامة من أنها قواعد تقريب بين الطرفين.

من جهة أخرى: يحاول أصحاب دعوة التقريب تبسيط الخلاف وتصويره على أنه مجرد خلاف فقهي، وأن (التشيع) ما هو إلا مذهب كسائر المذاهب الإسلامية الأربعة: (الحنفي)، (المالكي)، (الشافعي)، (الحنبلي)، وهذا خلاف ما يراه كبار علماء أهل السنة، فالتشيع - من حيث الأصول والفروع - هو دين قائم بذاته، وله فرق وطوائف ومذاهب شتى، وهذا ما يؤيده قول الكثير من مراجع الشيعة أنفسهم.

فَمِنْ بَيْنَ مَنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ :

- شيخهم «محمد بن علي بن بابويه القمي»- المشهور عندهم بـ«الصدوق»، توفي سنة «٣٨١ هـ»- في كتابه «الاعتقادات في دين الإمامية»، فهو يسمي التشيع صراحة: «دين الإمامية».
 - كما وضع شيخهم «محمد بن محمد بن نعمان بن المعلم»- المشهور عندهم بـ«الشيخ المفيد»، توفي سنة «٤١٣ هـ»- كتاباً أسماه: «تصحيح اعتقادات الإمامية».
 - وقد أورد عبارة «دين الإمامية» شيخهم: «محمد بن محمد بن الحسن الطوسي»، في كتابه: «الفهرست» «ص ١٨٩».
 - ووردت هذه التسمية أيضاً في كتاب «الذريعة» «٢/٢٢٦» لشيخهم «الأغا بزرك الطهراني».
- فهؤلاء وغيرهم من مراجع الشيعة الكبار قد أطلقوا على التشيع تسمية «دين الإمامية».
- وإذا ما قرأنا تعريف المذهب، نجد أن هذا المصطلح لا ينطبق على «دين الإمامية» المسمى بالمذهب الشيعي الاثني عشري؛ بدليل أن التشيع بأصوله وفروعه أوسع من كونه مذهباً.



الفصل الثاني

اختلاف الشيعة في عقائدهم دليل بطلانها

● ما هو تعريف المذهب؟

بحسب ما جاء في التعاريف المشهورة، فإن للمذهب تعريفين: «لغة» و«اصطلاحًا»، وما يهمنا هنا هو التعريف الثاني «اصطلاحًا» .

فالمذهب في اصطلاح الفقهاء: يعني ما استنبطه المجتهد من الأحكام الشرعية الاجتهادية المستفادة من الأدلة الظنية. وبهذا قد نقلوا المعنى اللغوي للفظ المذهب إلى هذا المعنى الاصطلاحي، وصار حقيقة عرفية عندهم، فيقولون مثلاً: مذهب الإمام مالك رحمته الله لا يوجب التكتف في الصلاة. أو سنية الجهر بالبسملة في الصلاة الجهرية في مذهب الإمام الشافعي رحمته الله .

وقد قال العلامة ابن حجر الهيتمي رحمته الله في «تحفة المحتاج» (٣٩/١): «وأصله- يعني المذهب- مكان الذهاب، ثم استعير لما يذهب إليه من الأحكام؛ تشبيهاً للمعقول بالمحسوس، ثم غلب على الراجح، ومنه قولهم: المذهب في المسألة كذا. أي: الراجح فيها في المذهب كذا».

وبهذا التعريف نرى أن المذاهب الإسلامية الأربعة هي مذاهب فقهية، تختلف فيما بينها بالاجتهاد في المسائل الفرعية، بينما التشيع مذهب عقائدي، يختلف مع المذاهب الإسلامية في الأصول والفروع معاً.

ووفقاً لهذا التعريف يصبح لكل مرجع شيعي مذهب خاص به، فمثلاً للخميني - الذي يرى وجوب ولاية الفقيه المطلقة - مذهب يختلف عن مذاهب محسن الحكيم، وأبي القاسم الخوئي، ومحمد حسين فضل الله، وغيرهم من الذين يعارضون الخميني في هذه المسألة، أو غيرها من المسائل المتعلقة بالعبادات؛ كعدم وجوب صلاة الجمعة في زمان غيبة الإمام المعصوم، أو الاختلاف في حدود المسافات التي توجب إفتار الصائم، أو جواز التمتع الجنسي بالرضيعة، وما إلى ذلك من المسائل الفقهية الأخرى.

كما أنه لم يُعرف في تاريخ الفرق والطوائف الباطنية أن فرقة أو طائفة ما من الفرق والطوائف الدينية؛ اختلفت في عقائدها مثل ما هو حاصل في هذه الطائفة «الإمامية» التي اختلفت في أصول عقائدها، حتى أصبحت تلعن بعضها بعضاً، وتنجس بعضها بعضاً.

فمن مثالب هذه الطائفة: اختلافها في أصول عقائدها؛ حيث لم تتفق على ما إذا كانت هذه الأصول ثلاثة أم خمسة؟

فذهبت فرقة منها إلى القول بأن أصول الدين خمسة، وهي: التوحيد، والنبوة، والمعاد، والإمامة، والعدل.

وقد اختلف أتباع هذا الرأي في حكم المخالفين لهم: فقالت جماعة منهم بتكفير المخالفين؛ لإنكارهم ما عُلم من الدين ضرورة، وهي «الإمامة» حسب زعمهم .

وقالت جماعة أخرى: إن المخالفين فسقة. وذلك بحسب ما نقله «يوسف البحراني» وهو واحد من كبار مراجعهم، في كتابه «الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب»، مستنداً فيما قاله على رأي شيخهم «جعفر بن الحسن بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهُدَلي» المعروف عندهم بـ«المحقق الحلبي» في كتابه «التجريد»، ورأي شيخهم «الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر»، والمعروف عندهم بـ«العلامة الحلبي» في شرحه كتاب «شرح مختصر ابن الحاجب».

وأضاف «البحراني» قائلاً في «الصفحة ٨٤» من كتابه «الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب»: «ثم اختلف هؤلاء في أحوالهم - المخالفون - في الآخرة على ثلاثة أقوال :

- ١- أنهم مخلدون في النار؛ لعدم استحقاقهم الجنة.
- ٢- قال بعضهم: أنهم يخرجون من النار إلى الجنة.
- ٣- ما ارتضاه «ابن نوبخت» وجماعة من علمائنا: أنهم يخرجون من النار؛ لعدم الكفر الموجب للخلود، ولا يدخلون الجنة؛ لعدم الإيمان المقتضي لاستحقاق الثواب». ويضيف: «والقول المؤيد عندنا: هو أول القولين - أي: مخلدون في النار - وهو القول المشهور بين المتقدمين من أصحابنا».

كان هذا رأي القائلين منهم بأن أصول الدين خمسة، وأن من يخالف أصلها الرابع - الذي هو الإمامة - فقد دخل النار. ولم يكن الذين ذكرهم «البحراني» وحدهم القائلين بالأصول الخمسة لدين الإمامية؛ بل إن هناك آخرين من رجال الدين الإمامية من قال بذلك أيضاً، ومنهم على سبيل المثال:

● «الشيخ محمد رضا المظفر» صاحب كتاب «عقائد الإمامية» (ص ٦٥).

● و«السيد محسن الخزازي البحث السيد محسن الخزازي صاحب كتاب «بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية» (٥/٢).

- وصاحب كتاب «الشيعة والتشيع» (ص ٢٧).
 - وصاحب كتاب «معالم الإمامة» (ص ٣٣). وآخرون منهم.
- وبينما ذهب هؤلاء الغلاة للتأكيد على الأصول الخمسة لدينهم، فقد خالفهم آخرون من أبناء عقيدتهم في ذلك، قائلين أن أصول دينهم ثلاثة: التوحيد، والنبوة، والمعاد. أما الأصول الأخران: الإمامة، والعدل؛ فهما من أصول المذهب، وليس من أصول الدين.

ومن بين القائلين بهذا الرأي: رجل الدين الشيعي اللبناني «جواد مغنية»؛ حيث ذكر في كتابه «مع الشيعة الإمامية» (ص ٨) أن الأصول ثلاثة: التوحيد، والنبوة، والمعاد. فمن شك في أصل منها، أو ذهل عنه، قاصراً أو مقصراً؛ فليس بمسلم، ومن آمن بها جميعاً جازماً؛ فهو مسلم.

وأكد «محمد جواد مغنية» في كتابه «تفسير الكاشف» (٧/ ٧٣٢، ٣ / ١٦٠) فقال: «فالإمامة ليست أصلاً من أصول دين الإسلام، وإنما هي أصل لمذهب التشيع، فمنكرها مسلم إذا اعتقد بالتوحيد، والنبوة، والمعاد، ولكنه ليس شيعياً».

وقال المرجع الشيعي الأفغاني «محمد آصف محسني» في كتابه «صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية» (ص ٢٠١): «اعلم أن الإمامة، وإن كانت عند

الإمامية من الأصول دون الفروع، لكنها من أصول المذهب، دون أصول الدين، فمن أنكرها لا يخرج عن الإسلام- إلا عند جماعة- بل يخرج من المذهب».

وقد ذكر شيخهم «محمد حسين كاشف الغطاء» في كتابه «أصل الشيعة وأصولها»: «إن الإسلام والإيمان مترادفان، ويُطلقان على معنى أعم، يعتمد على ثلاثة أركان: التوحيد، النبوة، المعاد».

وعن سبب أخذ بعض مراجع الشيعة بالقول الثاني «الأصول ثلاثة»، فقد علق المفكر والكاتب الإسلامي البارع الشيخ «علاء الدين البصير» على ذلك قائلاً: «والقول بالرأي الثاني إنما جاء بعد التشنيع الذي وجه للشيعة بعد أن كفروا سائر المسلمين، فرأوا من المناسب تخفيف الهجمة بتغيير لهجة خطابهم، وعدم إثارة الناس عليهم، فقاموا- لاسيما المتأخرون منهم- بإشاعة القول أن الإمامة هي من أصول المذهب، لا من أصول الدي».

ويضيف الشيخ «البصير» قائلاً: «طبيعي أن الخلاف في العقيدة والمنازعات بين مراجع الشيعة لم يتوقف عند هذا الحد وحسب، وإنما هو أعمُّ وأشمل من ذلك، فبينما نرى على سبيل المثال أن بعضهم يؤكد على وجود الروايات

المستفيضة- حسب زعمه- من أن النبي ﷺ قد نص على خلفائه الاثني عشر، واحد بعد واحد بأسمائهم، فقد ذهب بعضهم الآخر إلى مخالفة هذا الأمر جملة وتفصيلاً.

فعلى سبيل المثال: في الوقت الذي ينفي المرجع الأعلى السابق في حوزة النجف «أبو القاسم الخوئي» في كتابه «مسائل وردود» (ص ١٢٤) الروايات التي تحدد أسماء الأئمة الاثني عشر، ويؤكد على أن الروايات الواصلة إلينا قد حددت عدد الأئمة الاثني عشر، ولم تحددهم بالأسماء؛ نجد في الوقت ذاته أن المرجع الحالي «محمد سعيد الحكيم» قد أورد في كتابه «في رحاب العقيدة» (ص ٢١١) أربعة وستين حديثاً عن النبي ﷺ، جمعها من مصادر شيعية متعددة، فيها أسماء الأئمة الاثني عشر.

ولا تتوقف الخلافات العقديّة بين مراجع الشيعة عند هذا الحد، بل هي كثيرة ومتعددة، وتشمل مناحي مختلفة من أصول دينهم وفروعه، وكانت هذه الخلافات سبباً في ظهور فرق وجماعات مختلفة بينهم.

فعلى سبيل المثال: نجد أن الصراع بين الفرقتين: «الإخبارية، والأصولية» قد أفضى إلى ظهور الفرقة «البهائية»، التي تطورت إلى دين منفصل كلياً عن دين

«الإمامية»، وقد سبق هذه الفرقة ظهور فرقة «الشيخية» التي أخذت أقصى اليمين في التطرف والغلو في الأئمة، تشاطرها في هذا الرأي ما بات يعرف بالفرقة «الشيرازية»، التي هي اليوم على رأس الفرق المجاهرة في القول بتحريف القرآن، والطعن بالصحابة وبعض نساء النبي ﷺ، وتكفيرهم علانية لأهل السنة .

وإلى جانب هذه الفرق، فقد ظهرت هناك فرقة أخرى منادية «بولاية الفقيه المطلقة»، وهي فرقة أنشأها الزعيم الإيراني «روح الله المصطفوي الهندي» المشهور بـ«الخميني» بعد تولّيه زمام الحكم في إيران عام ١٩٧٩م، عقب الثورة التي أطاحت بنظام «الشاه»، وقد أخذت هذه الفرقة تحارب كل من خالف نظريتها وتتهمه بالكفر، وإن كان مرجعاً شيعياً اثني عشرياً.

علمًا بأن الحكومة النمساوية قد اعترفت في أواخر شهر فبراير عام ٢٠١٣م بالتشيع دينًا قائمًا بذاته، وجاء هذا الاعتراف بناءً على الطلب الذي تقدم به ممثل المجلس الأعلى الشيعي العراقي في النمسا «سالم حسن» المقدم إلى وزارة التربية النمساوية، قسم الأديان؛ كونها الجهة الرسمية، والتي لها صلاحية البتّ والاعتراف بهذه الطلبات.

وكان طلب الاعتراف حمل تواقيع «٤٥٠» شخصًا من أعضاء الجالية الشيعية في النمسا.

إذن، فبعد أن أصبح واضحًا نفي صفة المذهب عن دين الإمامية «التشيع»، فإنه حري بالباحث والقارئ أن يتعرف على الأصول، التي وصفها أصحاب الدعوة السياسية للتقريب بين المذاهب بـ«المشتركة»، إذا ما كانت فعلاً هي كذلك، أم أنها مجرد خدعة يريد أصحاب هذه الدعوة تحقيق غايتهم تحت غطاء هذه التسمية التي يطلقون عليها: «الأصول العقائدية المشتركة» بين السنة و الشيعية.

علمًا بأن الشيعة اختلفوا في عقائدهم: أهي ثلاثة، أم خمسة؟ بينما الأصول الاعتقادية عند أهل السنة ستة، وهي: «الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره». وأن التوحيد العلمي الاعتقادي عند المسلمين هو الأصل في أسماء الله وصفاته، وإثبات ما أثبتته الله لنفسه، أو أثبتته له رسوله ﷺ، من غير تمثيل، ولا تكييف، ونفي ما نفاه الله عن نفسه، أو نفاه عنه رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

بينما تقوم عقائد «الإمامية» على خمسة أصول، وهي: «التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة، والمعاد». وقد ربطت «الإمامية» بين مقام الإمامة، ومقام النبوة؛ لاعتقادهم بالعصمة المطلقة للإمام، واعتقادهم أن الإمامة هي مقتضى النبوة، والدليل على النبوة هو الدليل على الإمامة.

وفيما يخص التوحيد عند الإمامية، فإنهم يقولون: «إن صفات الله عين ذاته، فليس هناك علم زائد على الذات، بل العلم هو عين الذات، وليس هناك إرادة زائدة على الذات...».

ويقولون أيضًا: «الله ليس ذاتًا وصفاتٍ، بل ذات صرف، إنه صرف الوجود». فهم ينكرون صفات الله بالكلية.

أما مصادر التشريع عند الإمامية فهي أربعة: «القرآن، والسنة، والعقل، والإجماع».

فأما العقل: فعندهم أنه حجة على الخلق؛ لكون الكتاب والسنة يحملان أوجهًا، ولم يتمكننا من رفع الخلاف بين الأمة. **وأما الإجماع:** فهو اتفاق آراء الفقهاء في مسألة شرعية، والكاشف عن الدليل الشرعي، وهو دليل على الحكم الشرعي، وليس كاشفًا عنه.

وأما السنة عندهم: فإن الطريق الحصري إلى معرفتها، أو إثباتها قولاً وتقريراً عن الرسول ﷺ؛ هم الأئمة المعصومون، في حين يكون الرواة الثقات طريقاً لإثبات سنة الأئمة.

وهذه مخالفة لمصادر التشريع المتفق عليها عند جمهور الأمة التي هي: القرآن الموجود بين دفتي المصحف، من دون زيادة، أو نقصان، والسنة النبوية الشريفة، والإجماع يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الرجوع إليه، فإنه إذا لم يتم العثور على حكم ما في القرآن، ولا في السنة، ينظر إذا كان أجمع علماء المسلمين عليه، فإن وجد ذلك أخذ وعمل به.

ومن خلال هذه المقارنة، ربما يعتقد البعض أن المسافة ليست بعيدة بين الطرفين إذا ما أخذنا بالقرآن والسنة النبوية الشريفة؛ باعتبارهما يشكلان نقطة ارتكاز مشترك في التشريع لدى الطرفين. غير أن حجم الخلاف سوف يتضح عندما يعلم القارئ أن مراجع «الإمامية» يطعنون في سلامة مصدر التشريع الأول، وهو القرآن الكريم، علماً بأنه طوال القرون الأربعة عشر الماضية لم تراود فكرة التحريف- زيادة أو نقيصة- ذهن أحد من المسلمين، ما عدا مراجع «الإمامية»، فهم وحدهم من قال بتحريف القرآن!

الفصل الثالث

أقوال الإمامية بتحريف القرآن

ذهب العديد من مراجع الإمامية- المتقدمين منهم والمتأخرين- بالقول بتحريف القرآن، وأول من قال بذلك من مراجعهم الكبار هو: «محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني» (ت ٣٢٩ هـ)، في كتابه «الكافي» المكون الرئيسي لدين الإمامية؛ أصولاً وفقهًا.

وكتاب «الكافي» واحد من أربعة كتب، لكنه أكثرها اعتمادًا وتوثيقًا^(١)، واتفقت مراجع الإمامية على جعله أصح كتبهم، فهو يتكون من ثماني مجلدات: اثنان في الأصول، وخمسة في الفروع، ومجلد واحد يسمى بـ «الروضة»، ويعتقدون أنه عُرض على المهدي المنتظر فاستحسنه، وقال: «الكافي» كافٍ لشيعتنا». «منتهى المقال» (ص ٢٥).

وقد ذكر الكليني في كتابه «الكافي»: عن أبي عبد الله جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم قال: «إن القرآن الذي جاء به جبريل عليه

(١) الأربعة هي: «الكافي» للكليني المشار إليه، و«من لا يحضره الفقيه» للصدوق، و«التهذيب» و«الاستبصار» للطوسي.

السلام إلى محمد ﷺ سبعة عشر ألف آية». «أصول الكافي» (٢ / ٦٣٤). وفي رواية أخرى: عن سالم بن سلمة قال: قرأ رجل على أبي عبد الله «ع» وأنا أستمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس، فقال أبو عبد الله «ع»: «كف عن هذه القراءة، اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم، فإذا قام القائم قرأ كتاب الله عز وجل على حده». وأخرج المصحف الذي كتبه علي «ع» وقال: أخرجه علي «ع» إلى الناس حين فرغ منه وكتبه، فقال لهم: «هذا كتاب الله عز وجل، أنزله الله على محمد ﷺ، وقد جمعته من اللوحين». فقالوا: هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن، لا حاجة لنا فيه. فقال: «أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبداً، إنما كان عليّ أن أخبركم حين جمعته لتقرءوه». «أصول الكافي» (٢ / ٦٣٣).

أما عن تحريف الآيات:

فقد ذكر الكليني ما نصه: عن أبي عبد الله «ع» قال: «نزل جبريل «ع» على محمد ﷺ بهذه الآية هكذا: «يا أيها الذين أوتوا الكتاب آمنوا بما نزلنا في عليّ نوراً مبيناً» «أصول الكافي» (١ / ٤١٧).

وعن أبي عبد الله «ع» قال: ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قُنُتْ﴾ [التكوير: ٨]. يقول: أسألكم عن المودة التي نزلت

عليكم مودة القربى بأي ذنب قتلتموهم؟» «أصول الكافي»
 «١/٢٩٥».

فهو هنا حرّف كلمة «الموءودة» التي في سورة «التكوير»
 «الآية ٨»، إلى كلمة «المودة»، أي: مودة آل البيت .

علمًا بأن هناك العشرات مثل هذه التحريفات التي ادعى بها
 الكليني في كتابه «الكافي».

أما شيخهم «حسين النوري الطبرسي» صاحب كتاب:
 «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»، فقد
 جمع فيه أكثر من ألفي رواية زعم أنها تنص على التحريف،
 وجمع فيه أقوال جميع فقهاء ومراجع الإمامية في التصريح
 بتحريف القرآن الموجود اليوم بين أيدي المسلمين! حيث
 أثبت أن جميع علماء الإمامية وفقهائهم - المتقدمين منهم
 والمتأخرين - يقولون: «إن هذا القرآن الموجود اليوم بين
 أيدي المسلمين مُحرّف». وقد ذكر في الباب الأول بعنوان:
 «الأدلة على وقوع التغيير والنقصان في القرآن» اثني عشر
 دليلاً يستدل بها على تحريف القرآن - حسب زعمه - وقد
 أورد تحت كل دليل من هذه الأدلة حشدًا من الروايات
 المختلقة التي استدل بها على تحريف القرآن.

وهكذا فعل شيخهم «نعمة الله الجزائري» صاحب كتاب «الأنوار النعمانية»، فقد روى في «١ / ٩٧»: «إن الصحابة بعد النبي قد غيروا وبدلوا في الدين!». و قد ضرب لذلك مثلاً قائلاً: «أن الصحابة قاموا بتغيير القرآن، وتحريف كلماته، وحذفوا ما فيه من مدائح آل الرسول، وفضائح المنافقين، وإظهار مساوئهم». على حد تعبيره.

وتبعهم على الأثر في هذه الأقوال شيخهم «محمد باقر المجلسي» في كتابه «بحار الأنوار» «المجلد ٨٩»؛ حيث ذكر عدة أبواب، وكل باب فيه عدد مما ادعى أنها أدلة على التحريف في جمع القرآن؛ ففي «المجلد ٨٩» الذي خصصه للقرآن «ص ٤٠ - ٦٠» باب بعنوان: «ما جاء في كيفية جمع القرآن وما يدل على تغييره». وزعم أن هناك «٧٤ وجهًا» من أوجه التغيير في القرآن!

وفي نفس المجلد «ص ٦٦ - ٧٧» باب بعنوان: «تأليف القرآن وأنه على غير ما أنزله الله عز وجل». وذكر فيه «٢٠ مثلاً» يعدها أدلة قاطعة على ما يزعم.

ليت شعري! ما الفرق بين الكتب اليهودية والصليبية، وكتب الفرق الضالة التي تطعن بالقرآن الكريم، وبين هذه الكتب التي ألفتها مراجع الإمامية؟!!

لقد قال الله تعالى عن كتابه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. فهل يرى الإمامية أن الله لم يحفظ القرآن من التحريف، حتى يأتي هؤلاء الملالي ليظهروا للناس حرصهم وحرقتهم على ما أصاب القرآن من نقص وتحريف، والعياذ بالله؟ فأبي مسلم هذا الذي يشكك في أقدس مقدساته، وأول وأهم مصادر تشريعه، وهو القرآن الكريم، الذي يعد المعجزة الخالدة للرسول محمد ﷺ؟!!

إذن، بعد هذا الذي تقدم، فهل يصح وصف دين الإمامية بـ«المذهب»، ووضعه إلى جانب المذاهب الإسلامية المتفقة بينها على وحدة الأصول والفروع، والتي لا يتجاوز الخلاف بينها سوى الاجتهاد في بعض المسائل الفقهية؟!!

وهنا يخطر في بال الباحث السؤال التالي: إذا كان لا بد من التقريب بين السنة والشيعة، فلماذا لا يتم طرح هذا الموضوع ضمن دائرة حوار الأديان، مادام أن القوم قد صنفوا عقيدتهم ضمن دائرة الأديان «دين الإمامية»، وليس ضمن دائرة المذاهب، وبذلك يكون الأمر أكثر واقعية وتقبلاً، خصوصاً وأن هناك مؤتمرات وندوات تعقد بين فترة وأخرى تحت عنوان حوار الأديان؟

الأمر الآخر.. وهو: كيف يمكن أن نصدق حُسن نوايا أصحاب دعوة التقريب بين المذاهب، وهم يقومون يوميًا بأعمال تزيد من العداوة والبغضاء، وتزيد من نيران الفتن الطائفية، التي أشعلوها في العراق ولبنان وسورية والخليج العربي واليمن، ومؤخرًا في فلسطين وغيرها، ويريدونها أن تصل إلى بلدان عربية أخرى .

هذا، وناهيك عن تعبدهم في سب الصحابة، والطعن في نساء النبي ﷺ، ورضي الله عنهن.

ثم كيف لنا أن نصدق دعواهم إلى التقريب؟ وإلى الآن لا يوجد مسجد واحد لأهل السنة في مدينة طهران «عاصمة الدولة الشيعية الوحيدة في العالم»، ناهيك عن تعرُّض السنة في إيران إلى أسوأ صنوف القهر والإذلال والتمييز الطائفي، وتعرُّض علماء أهل السنة إلى عمليات السجن والاعتقال والإعدام .

هذه الأسئلة نطرحها على الذين استهوتهم دعوة التقريب، قبل طرحها على أصحاب الدعوة أنفسهم الذين أفسدت أعمالهم حسن دعوتهم.

الباب الثاني

الشعبوية ودورها في صنع الفرق الشيعية

الشعبوية تسمية أطلقتها على نفسها جماعة فارسية عنصرية تسعى في الحفاظ على «نقاوة» العرق الآري، والمحافظة على عقائدها وتقاليدها المجوسية في مواجهة العقيدة وقيم الحضارة الإسلامية، التي أطفأت نيران المجوسية، ودحرت الإمبراطورية الفارسية الكسروية.

لهذا راح الشعبويون يحاولون إعادة مجدهم الغابر عبر ضرب الإسلام، ومعاداة العرب على وجه التحديد، باختلاق الأساطير، وزرع الفتن بين المسلمين، وتفضيل الانتماء العرقي على الانتماء الإسلامي لدى أبناء بلاد فارس، الذين ذاقوا حلاوة الدين الإسلامي، وقيمه الإنسانية الحضارية، التي كانت من أولى ثمارها تحريم العادات والقيم الفارسية، التي كانت رائجة، والتي كان من بينها زواج المحارم، وهي عادة تأنفها حتى الحيوانات، ولكنها كانت سائدة في بلاد فارس قبل الإسلام، حيث كان الفرس يتزوجون من محارمهم للحفاظ على نقاوة الدم الآري- كما

يزعمون- أو بدافع حصر الحكم والثروة في أسرة معينة.
ومثال على ذلك: فقد تزوج «كورش الأحميني»- صنيعة اليهود- بخالته؛ ليصبح وريث الحكم بعد جده لأمه، وقد تزوج الملك «كموبجيه الثاني» بأخته «آتوسا»، وتزوج الملك «داريوش الثاني» بأخته «باريساتيدا»، كما تزوج «أردشير الثاني» بأخواته «آتوسا» و«أمستريدا» .

إن جوهر قيم الحركة الشعبية التي هي خليط من العقائد المجوسية الشركية، والمزدكية الإباحية، والمانوية الوثنية؛ كانت ولا تزال تدعو إلى تفضيل العنصر الآري وتعالیه على سائر الشعوب والأمم والأعراق.

ومن هنا رأت الحركة الشعبية بقيادة عتاة الفرس العنصريين أنه لا يمكن الحفاظ على وجودها إلا بضرب الإسلام عبر معاداة العرب، الذين كانوا حملة راية الإسلام إلى العالم، وخلق الفرق والجماعات ذات الأفكار والعقائد الهدامة.

لذلك قامت الحركة الشعبية باختلاق العديد من الفرق الباطنية.

ومن أبرز هذه الفرق الباطنية التي أنشأتها الحركة الشعبية :

١ - فرقة «القرامطة» :

بزعامه «عبد الله بن ميمون القداح الفارسي»، الذي بدأ بنشر فنتته في فارس سنة (٢٦٠ هـ)؛ حيث كان ظاهر هذه الدعوة التشيع لأهل البيت، والانتساب إلى «محمد بن إسماعيل بن الإمام جعفر بن محمد الباقر»، ولكن حقيقة الدعوة كانت محاربة الإسلام، والإطاحة بالدولة الإسلامية.

فبعد أن حقق «القداح» تقدماً في دعوته في بلاد فارس، أرسل داعيته «الفرج بن عثمان الكاشاني» المعروف بـ«ذكرويه» إلى العراق لنشر الفتنة، وكسب المؤيدين والأنصار. ومن يقرأ تاريخ هذه الفرقة يجد كيف عاثت في الأرض فساداً، عندما تمكنت من الاستيلاء على بعض المدن والولايات، خصوصاً في عهد «سليمان بن الحسن بن بهرام الفارسي»، فهو الذي هاجم مكة المكرمة سنة (٣١٩ هـ) وقتك بالحجاج، وهدم بئر زمزم، وملاً المسجد الحرام بالقتلى، ونزع الكسوة، واقتلع الحجر الأسود، ونقله إلى الإحساء، وبقي الحجر هناك حتى عام (٣٣٩ هـ) أي: لمدة عشرين عاماً!

٢- وقد أعقب القرامطة فرقة باطنية أخرى تسمى «النصيرية»:

نسبة إلى مؤسسها «أبو شعيب محمد بن نصير النميري الفارسي» مات سنة «٢٧٠ هـ»، ثم أكمل مسيرته «عبد الله بن محمد الجنبلائي» الذي مات سنة «٢٨٧ هـ»، وكان هذا الأخير من مدينة جنبلان في بلاد فارس.

و«النصيرية» هم الذين قالوا بألوهية سيدنا علي بن أبي طالب عليه السلام، زاعمين أنه إمام في الظاهر، وإله في الباطن، لم يلد ولم يولد، ولم يمت، ولم يُقتل، ولا يأكل، ولا يشرب!!!

وقال باستحلال الخمر، وتناسخ الأرواح، وقدم العالم، وإنكار البعث والنشور، والجنة والنار...

وبأن الصلوات الخمس عبارة عن خمسة أسماء، وهي: «علي، وحسن، وحسين، ومُحسّن، وفاطمة». فذكرُ هذه الأسماء الخمسة- على رأيهم- يجزئهم عن الغسل من الجنابة، والوضوء، وبقية شروط الصلوات الخمسة وواجباتها. والصيام عندهم عبارة عن اسم لثلاثين رجلاً، واسم ثلاثين امرأة، يعدونهم في كتبهم، ويضيق هذا الموضع عن إبرازهم.

وقالوا بأن إلههم الذي خلق السموات والأرض هو «علي بن أبي طالب» ﷺ ، فهو عندهم الإله في السماء، والإمام في الأرض، فكانت الحكمة في ظهور اللاهوت بهذا الناسوت - على زعمهم - أن يؤنس خلقه وعبيده؛ ليعلمهم كيف يعرفونه ويعبدونه!!

٣- ثم ظهرت بعد ذلك فرقة باطنية أخرى سميت بـ «الدروز»:

وكان المؤسس الفعلي لهذه الفرقة هو «حمزة بن علي بن محمد الزوزني»، والذي كان يعرف بـ «أبي علي الفارسي»، وهو الذي أعلن ألوهية الحاكم بأمر الله الفاطمي سنة «٤٠٨ هـ»، وكان قد التقى في مصر «نشتكين الدرزي» الذي حمل الدعوة إلى بلاد الشام، وأخذت الفرقة اسمها من اسمه.

وهي فرقة باطنية تؤلّه الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله، أخذت جُلَّ عقائدها من «الإسماعيلية»، وعقائدها خليط من عدة أديان وأفكار، كما أنها تؤمن بسريّة أفكارها؛ فلا تنشرها على الناس، ولا تعلّمها لأبنائها، إلا إذا بلغوا سن الأربعين.

٤- يضاف إلى تلك الفرق: فرقة أخرى عرفت باسم «الحشاشين»:

بقيادة الشعبي «حسن بن الصباح»، ولد ومات في بلاد فارس «٤٣٠ هـ - ٥١٨ هـ»، وكان يدين بالولاء للإمام المستنصر الفاطمي، وقام «حسن بن الصباح» بالدعوة في بلاد فارس للإمام المستور، ثم استولى على قلعة الموت، وأسس الدولة الإسماعيلية النزارية الشرقية.

وعرف أصحابه بـ«الحشاشين»؛ لإفراطهم في تدخين الحشيش، حيث مارسوا الإرهاب بأقصى صورته، واستمرت دولتهم تمارس القتل والإرهاب ضد المسلمين، على يد قائدهم الذي أخلف «الحسن بن الصباح»: «كيا بزرك أميد»، وتبعه من بعده أولاده وأحفاده: «محمد كيا بزرك أميد»، و«الحسن الثاني بن محمد كيا بزرك»، و«محمد الثاني بن الحسن كيا بزرك»، و«الحسن الثالث بن محمد الثاني كيا بزرك». حتى وصل الأمر إلى «ركن الدين خوارزم شاه» الذي في عهده انهارت دولتهم وسقطت قلاعهم أمام جيش «هولاكو المغولي»، الذي قتل «ركن الدين شاه»، فتفرقوا في البلاد.

٥- ومن تلك الفرق الباطنية فرقة «البهائية» :

أسسها «الميرزا علي محمد رضا الشيرازي» «١٨١٩م - ١٨٥٠م»، وهي فرقة خرجت من رحم فرقة «البابية»، التي كانت قد خرجت بدورها من رحم فرقة «الشيخية» في عهد «الملا كاظم الرشتي»، الذي كان يعد ثاني شخص في فرقة «الشيخية» بعد مؤسسها «أحمد بن زين الدين الأحسائي (١١٦٦هـ - ١٢٤١هـ)

تلك الفرق الباطنية- التي جميعها كانت من صنع الحركة الشعبية- تبعتها فرق باطنية أخرى، كان هدفها- كما أسلفنا- هدم الدولة الإسلامية، وتفتيت عرى المسلمين إلى فرق وطوائف شتى؛ انتقامًا من الإسلام الذي هزم الإمبراطورية الفارسية، وهدم كيان عرش الأكاسرة، والرمي بعقائدها في مزبلة التاريخ.

والمتتبع لهذه الحركة الشعبية يجد أنه لم يتوقف تأمرها عند إنشاء هذه الفرق وحسب، بل إنها استمرت في بدعها إلى يومنا هذا.

وليس فرقة «الحججية»- التي نشأت في منتصف القرن الميلادي الماضي على يد «الشيخ محمود تولائي» المعروف بـ«الشيخ الحلبي»- إلا واحدة من تلك الفرق الشعبية.

وتدعو «الحجتية» إلى نشر الفساد؛ لتعجل بظهور «المهدي المنتظر» الذي يمثل الإمام الثاني عشر في دين الإمامية، والذي تقول رواياتهم أن المهدي لا يخرج حتى يعم الفساد الأرض كلها، وهم يستعجلون ظهوره بتعميم الفساد.

علمًا بأن جميع هذه الفرق الهدامة تسمي نفسها فرقًا شيعية، ورغم تكفير من بعضها بعضًا؛ إلا أنها تتفق جميعها على بغض أهل السنة والجماعة، ومعاداة العرب، والولاء للدولة الفارسية.

إن الطائفيين صنيعة الحركة الشعبية الذين حاولوا التلبس بلبوس الإسلام؛ قد تناسوا ما دَوَّنته أدبياتهم من حقدٍ على الإسلام، وعلى حملة رسالته الأوائل الصحابة رضي الله عنهما جميعًا.

فهذه العورات- التي يحاول الشعوبيون ومن الكتّاب الطائفيين التغطية عليها بحجة التشيع «لأهل البيت» تارة، وبدعوة التقريب بين المذاهب والوحدة الإسلامية تارة أخرى- قد عرّتها الصحوة الفكرية، التي بدأت منذ قرنٍ مضى تعم البلاد الإسلامية، وشملت أيضًا شرائح واسعة من أبناء الطائفة الشيعية، في الساحات الإيرانية، والعراقية، واللبنانية، والخليجية، وجعلت أبناء العديد من شعوب

الأقطار العربية والإسلامية يدركون حقيقة الأدوار التي تلعبها الحركة الشعبية الجديدة، المتمثلة اليوم في قادة النظام الإيراني الملتحف بأكذوبة التشيع لأهل البيت رضي الله عنهم، وباتوا يتصدون لهذه الحركة الخبيثة، كاشفين عن زيفها، ومحذرين من خطورتها على عقيدة الأمة ومصالحها ومستقبل وحدتها.



الباب الثالث

الفصل الأول

اجتهادات فاعلة في إصلاح الفكر الشيعي

على الرغم مما تقدم، فإن الطائفة الشيعية لم تخلُ من وجود رجال صادقين، سعوا في إصلاح الفكر الشيعي، فقد اعتقد هؤلاء المصلحون أن أخطر ما يُخشى منه على علماء الدين هو خطر الانحراف في العقيدة؛ حيث إن هذا الانحراف لا يضر عالم الدين وحده، وإنما ينعكس على التابعين له، أو ممن يوصفون بالمقلِّدين له- حسب مصطلح الإمامية- ومن ثمَّ على المجتمع كافة؛ لذلك فإن سلامة اجتهاد العالم ومنهجته يأتي من سلامة عقيدته، وما يقدمه هذا العالم من علوم، سواء فقهية كانت تلك العلوم، أو أدبية، أو ثقافية، أو سياسية، تبقى سليمة طالما أنها محكومة بعقيدة سليمة .

ومن هنا نجد أن سبب انبثاق الفرق والحركات الباطنية الهدامة- التي أشرنا لها سابقًا- إنما جاءت بسبب الانحراف الذي أصاب عقائد مؤسسي هذه الفرق والجماعات، ممن كانوا يسمُّون أنفسهم بالعلماء والمفكرين، فلولا حدوث الانحرافات العقدية عند هؤلاء؛ لما ظهرت علينا فرق

«السبئية» و«الخوارج» و«القرامطة» و«النصيرية» و«الصفوية» و«البهائية» و«القاديانية» و«المهدوية»، وغيرها .

ومعلوم أن هذه الفرق والطوائف كانت قد أَلْحَقَتْ - وما تزال تُلْحَقُ - الأذى بالمسلمين، وتُفتت عرى وحدتهم، ولا يقلُّ أذاها عن الأذى الذي ألحقه الصليبيون والصفويون والصهاينة بأمتنا الإسلامية.

لهذا كان تهذيب الأفكار العقديّة من الشوائب والأدران هدفاً لدى عدد غير قليل من الباحثين والمصلحين من أبناء الطائفة «الإمامية»؛ حيث استطاع هؤلاء المصلحون، ونتيجة للصراع الفكري والعقدي الذي كانوا يعانون منه، أن يكتشفوا الخلل الذي أصاب عقيدتهم وأفكارهم السابقة، وقاموا بالتخلي عنها، وخرجوا من الطائفة كلياً، بينما بقي بعضهم الآخر يعمل على نقد وتصحيح تلك العقائد والأفكار، وقد تعرضوا للأذى والمحاربة على يد المتطرفين من أبناء الطائفة الإمامية، وقد عمل كل منهما على كتابة وتبيين آرائه، وتوثيق رحلته العلمية التي قادته إلى المعرفة الحقيقية، التي ضمنت له سلامة العقيدة والمنهج، وقد أصبحت تجاربهم مرجعاً لمن أعقبهم، ودليلاً لمعالجة المتمسك بالأفكار والعقائد الخرافية المتخلفة المنافية لروح

العقيدة الإسلامية.

وهنا سوف نلقي الضوء على بعض الشخصيات الإصلاحية التي برزت على الساحة الشيعية خلال القرن الميلادي المنصرم، والتي تركت أثرًا واضحًا في الطائفة، وما زال بعض هذه الشخصيات يواصل مسيرة التصحيح والإصلاح، على الرغم مما يتعرض له من اضطهاد ومحاربة من قبل المرجعيات الطائفية المغالية، التي تخشى من أي حركة تصحيح، وتعدّها خطرًا يهدم قدسيتها، ويهدد وجودها، أكثر من خشيتها على العقيدة ذاتها.

وإذا ما راجعنا حركة إصلاح الفكر الشيعي، نجد أن الوجوه البارزة في هذه الحركة قد خرجت من إيران- عقر دار الطائفة الصفوية- وتحديدًا من «حوزة قم» الدينية منبت الغلو الطائفي.

إن من أبرز الذين كسروا الطوق، وتحدثوا في الإصلاح العقائدي والفكري عند الشيعة:

الشيخ «شريعَت سنكلجي» المتوفى عام «١٩٤٣م»، الذي تناول في كتابيه «الإسلام الرجعة» و«مفتاح فهم الإسلام» باللغة الفارسية- بشجاعةٍ وجرأةٍ غير مسبوقه قصةً المهدي الغائب

المزعومة، مفندًا ما تقوله الروايات الشيعية من أن المهدي يصاحب خروجه ثورة مسلحة، يضع فيها السيف على رقاب خصومه- والخصوم دائمًا حسب الرواية الشيعية هم أهل السنة- مؤكدًا أن خروج المهدي سيأخذ طابعًا نهضويًا جماعيًا واجتماعيًا، ويلاقى فيه قبولاً عالميًا، مقدمًا بذلك تصورًا جديدًا لمسألة «المهدي»، تتلاءم مع الرؤية الإسلامية العامة، ومخالفة للرواية الشيعية التي تظهر «المهدي» وكأنه جلد، لا همَّ له سوى القتل والانتقام.

وتعليقًا على كتابه «مفتاح فهم الإسلام» والذي هو تفسير للقرآن في مجلدين، قال عنه الكاتب والباحث الإيراني «ناصر الدين صاحب زماني» في كتابه «ديبا...ه إي بر رهبري» «صفحة ١٣٤»: «إن الشيخ «شريعة» قدم رؤية عصرية للإسلام في إيران، استحق أن ينال عليها لقب «المصلح الأكبر» من قبل أتباعه».

كما شبّه الكثير من الباحثين الإيرانيين حركة الشيخ «شريعة سنكلجي» التصحيحية بأنها أشبه ما تكون بحركة «لوثر كنغ» و«توماس منتسرو كالون» اللذين كانا يريدان العودة بالمسيحية إلى أصولها الأولية، وتخليصها مما لحق بها من خرافات وبدع.

ويقول هؤلاء الباحثون: «إن الشيخ «شريعة» كان يعمل عن وعي كامل في مواجهة الخرافات التي كان ينتقدها بانتظام في مجالسه وكتاباته، ومنها على سبيل المثال: خرافة الرجعة، وظهور الدجال، والشفاعة، وقصة ظهور المهدي، وغيرها من الخرافات الشيعية الأخرى.

وبخصوص «الرجعة»: فقد جمع الشيخ «شريعة» الروايات والأخبار والدلائل النقلية، وأضاف إليها استدلالات عقلية لدحضها، محذراً الناس من تصديق هذه الخرافة التي تصور الأمر وكأنه فيلم سينمائي لتاريخ الإنسان، يُظهر عملية إعادة الأنبياء والأئمة إلى عالم الدنيا من جديد. وكان المستمعون والقراء المتابعون للشيخ «شريعة» يوافقونه على استدلالاته وآرائه العقلية، ولكن أصحاب «البازار- تجار طهران» الذين كانوا يميلون إلى مشايخ الغلو، كانوا يشنون حملات تحريضية ضده، محاولين ثنيه عن مسيرته التصحيحية.

علماً بأن العديد من مشايخ الشيعة الكبار لا يُعد «الرجعة» من أصول أو فروع الدين، ولكن عدد الأخبار والروايات التي وضعت بشأن هذه الخرافة جعلت انتقادها خطأ أحمر، لا يمكن المساس به.

وقد تحولت «الرجعة» مع مرور الزمان إلى عقيدة راسخة في الفكر الشيعي، لا يسمح لأحد نكرانها .

وعلى الرغم من أن محاولة الشيخ «شريعة سنكلجي» كانت محاولة أولية في حركة التصحيح الشيعي، إلا أنها فتحت آفاقاً مستقبلية واسعة، ساعدت في ظهور مصلحين آخرين، كانوا أكثر جرأة في الطرح، وأكثر شمولية في التصحيح.

ومن بين أبرز هؤلاء المصلحين الذين يمكن ذكر أسمائهم - على سبيل المثال لا الحصر - كلٌّ من :

- الأستاذ «أحمد كسروي».
 - والأستاذ «علي أكبر حكيمي زادة».
 - والشيخ «نعمة الله صالح نجف آبادي».
 - والأستاذ «حيدر علي قلمداران».
 - والدكتور «علي شريعتي». وغيرهم.
- وقد ترك كل واحد من هؤلاء المصلحين أثراً قيماً في الساحة الشيعية، رغم شدة الحرب التي تعرضوا لها من قبل المغالين، الذين لم يجدوا سوى كلمة «الوهابية» لإطلاقها عليهم، وذلك بعد أن عجزوا عن مناقشتهم بطريقة علمية .
- و«الوهابية» في الأدبيات الشيعية المغالية تعني «الكفر»،

وأصبحت توجه لكل من يرفض الاعتقاد بالخرافات والبدع
الملازمة للفكر الصفويّ.

* الأستاذ أحمد كسروي :

كان الأستاذ «أحمد مير قاسم الكسروي»- الذي عمل
قاضياً ومؤلفاً وكاتباً صحفياً في إيران- قد وضع عدة كتب
ومقالات في نقد وتفنييد عقائد دين «الإمامية»، وكان من
أشهر كتبه: «التشيع والشيعة»، وكتاب بالفارسية عنوانه
«ماجه ميخواهيم» أي: «نحن ماذا نريد».

وقد جاء في كتاب «الإسلاموية والحدائثة الخطاب المتغير
في إيران» لـ«فرهنك رجائي»: ««واجه «كسروي» فئتين
مختلفتين، هما: أنصار الحدائثة، أو ما يعرف بـ«التغريبيين»،
والأخرى: هم رجال الدين التقليديين، وكلٌّ منهما كانت
تشكل عقبة كأداء في مسار عمله، واحدة تصر باسم التدين
على تأليه مذهبها، وأخرى تخلت عن دينها كليةً، وتبنت
الأفكار الأوروبية باسم «العصرنة» و«الحضارة».

ومن بين أكثر أشكال العقيدة تطرفاً: «المذاهب الشيعية»،
و«البهائية»، و«الصوفية»، و«العلمانية»، وكل من هذه الطرائق
الخييثة قد اتخذت مسارها الخاص بها، ولكنها الآن تعمل على
توحيد صفوفها...».

وفي كتابه «التشيع والشيعة» قام «أحمد كسروي» بدراسة التشيع من حيث نشأته وأصوله وكتبه وأئمته وآثاره، دراسة جمعت بين التحليل العقلي، والبرهان التاريخي، والعرض العلمي، وانتهى - بعد عرض منظم واضح - إلى أن التشيع قد جاء بمجازفات وأمور منكرة كثيرة، وأن الشيعة قد انفصلوا عن جماعة المسلمين بعقائدهم وأحكامهم.

ومن ضمن ما كتبه كسروي: «أن «الشيعة» قد انحرفوا إلى الغلو في حب عليّ، ومعاداة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم جميعاً، بدعوى أن عليّاً كان أحق بالخلافة منهم، وكان هذا الانحراف يشتد بمرور الزمن، وكان التشيع يتطور من جهاد سياسي إلى عقائد مفرطة» .

ويتحدث عن غلو الشيعة في أئمتها، وآثار هذا الغلو في انفصال «الشيعة» عن المسلمين، واستقلالهم بعقائدهم وأحكامهم الخاصة.. ويذكر أن شذوذهم هذا دفعهم إلى وضع أحاديث عن النبي ﷺ، وتأويل آيات من القرآن، وتحريف أخبار الوقائع.

و تحدث عما اشتمل عليه التشيع من دعاوى، مثل: دعوى تفويض الأمور للأئمة وأنهم يعلمون الغيب، وادعاء المعجزات لهم، ودعوى أن الشيعة من طينة خاصة،

ويناقشها بمنطق قوي، فيقول: «ومن الأحاديث المعروفة عند الشيعة: «حب عليٍّ حسنة لا يضر معها سيئة». وأنتم ترون أنها تخالف القرآن، حيث يقول: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٨]. مخالفة صريحة، ثم أليس هذا نسخاً للدين؟ إن كان حب علي لا تضرُّ معه سيئة فأبي حاجة إذاً لشرع الأحكام؟».

وكانت أفكار «أحمد كسروي» سبباً في اغتياله في نهاية سنة ١٣٢٤هـ، على يد مجموعة مسلحة تسمى: حركة فدائيي الإسلام، بزعامة رجل الدين المتطرف «نواب صفوي».

* حكمي زاده:

ومن بين الوجوه الإصلاحية التي خلقت هزة مدوية في وسط الحوزة الدينية بعد تناوله بعض الأمور العقيدية الشيعية الخرافية: الأستاذ «علي أكبر حكمي زاده»، الذي نقاش في رسالته المسماة «أسرار هزار ساله» أي: «أسرار ألف عام»، التي جاءت في «٣٨ صفحة» ونشرت في عام «١٩٤٣م»، والتي دحض فيها مسألة «عصمة الأئمة» التي تشكل أحد أهم أركان العقيدة الشيعية، كما هاجم بشدة المرجعيات الشيعية وسلطاتها الكنسية على الناس.

وقد استفز هذا الرأي الحوزة الدينية ومرجعيتها التي رأت في مثل هذه الأفكار خطرًا يحدق بها .

وبعد كيل الاتهامات له، قام «الخميني» الذي كان يتزعم الحركة الدينية المعارضة لـ«شاه» آنذاك، ومن أجل كسب وود المرجعيات الدينية إلى جانبه ضد الشاه، قام بوضع كتابه المسمى «كشف الأسرار» في الرد على السيد «حكيم زاده»، ولكنه لم يكن موفقًا، ولم يصل كتابه إلى تلك الدرجة التي بلغها كتاب «أسرار ألف عام» الذي خلق هزة حقيقية في وسط الحوزة الدينية خاصة، وفي الساحة الشيعية عامة.

لقد فتحت كتابات كل من الشيخ «شريعة» والأستاذ «حكيم زاده» الباب أمام أصحاب الأفكار النيرة، وشجعتهم على طرح آرائهم في إطار الحركة التصحيحية التي كانوا يأملونها في العقيدة الشيعية.

* الدكتور علي شريعتي :

وقد جاء كتاب «التشيع العلوي والتشيع الصفوي» للدكتور «علي شريعتي» ليكون رافدًا جديدًا لحركة التصحيح التي هزت المغالين، وكشفت خرافاتهم، وانتزعت عن مرجعياتهم جزءًا كبيرًا من الهالة والقدسية التي كانوا عليها .

ورغم أن الدكتور «علي شريعتي» هو ابن أحد مراجع الحوزة الشيعية البارزين في مدينة مشهد، وكان ذا توجه ديني معتدل، ومعارضاً شديداً لحكم نظام «الشاه»، إلا أن ذلك لم يشفع له في التخلص من الحملة الشعواء التي تعرض لها، والتي دفعت به إلى الخروج من إيران تحت ضغط نظام «الشاه» ومرجعيات الحوزة الشيعية، ليلاقي حتفه فيما بعد مسموماً في بريطانيا أواخر السبعينيات.

ويعتقد أنصاره أن مقتله على يد «السافاك» «المخابرات الإيرانية آنذاك» جاء إرضاء للزعامات الدينية الشيعية التي كانت مؤيدة لحكم «الشاه».

لقد أصبح كتاب «التشيع العلوي والتشيع الصفوي» وغيره من كتب وخطابات الدكتور «علي شريعتي» مرجعاً هاماً لكل من أراد التعرف على حجم الخرافات والبدع التي أحدثها الصفويون، بالإضافة إلى الكم الهائل من الأخبار والأحاديث المفتعلة التي نسبوها إلى أهل البيت - عليهم السلام - زوراً وبهتاناً.

وبالرغم من أن «علي شريعتي» يعدّ الصانع الحقيقي للثورة الإيرانية ضد «الشاه»، إلا أن نظام «الخميني» حارب أفكاره، ولاحق أتباعه، وما زالت أغلب كتب «شريعتي» ممنوعة الطبع

والتداول في إيران، كما تعرض الكثير من أتباعه إلى الملاحقة والسجن، أو القتل، وهذا دليل كافٍ على حجم الخطر الذي ينتاب زعامات الحوزة الدينية الشيعية من أفكار «شريعتي» وتيار التصحيح الشيعي عامة .

ولعل الكلام الذي جاء على لسان أحد مدرسي «حوزة قم» الدينية، وهو «آية الله مرتضى جعفر العاملي» يبين مدى عمق الكراهية التي يكنُّها هؤلاء المغالون لـ«علي شريعتي» وأفكاره التصحيحية، وإليك بعضًا من كلام العاملي الذي قال فيه: «بالنسبة للسؤال عمّا يقال عن وجود تشيع صفوي وتشيع علويّ.. نقول: نحن لا ننكر أن لكل حقبة سلبيات تطفو فيها على السطح لعوامل وأسباب مختلفة، ونحن نعتقد أن الذين يتحدثون عن تشيع علويّ و صفويّ، ويسعون إلى تصنيف أنفسهم في التشيع العلوي، هم أضر على التشيع من السباع الضارية، والوحوش الكاسرة.. فإننا لله وإنا إليه راجعون..».

* الشيخ نعمة الله صالح نجف آبادي :

لقد تزامن تحرك «شريعتي» التصحيحي مع وجود شخصية علمية تسير على نفس الخطى، وهو الشيخ «نعمة الله صالح نجف آبادي»، أحد العلماء المجتهدين والمدرسين البارزين في

الحوزة الدينية في مدينتي قُوم وأصفهان، والذي عرض أفكاره الإصلاحية للمرة الأولى في كتابه المشهور «شهيد جاويد» أي: «الشهيد الخالد» الذي صدر عام ١٩٥١م، وقد عُدَّ آنذاك من أهم الكتب التي تناولت حركة الإمام الشهيد «الحسين بن علي رضي الله عنهما» «واقعة كربلاء» بصورة علمية وتحليل استدلال، ناقش فيه ماهية الحركة الحسينية: مراحلها، وأهدافها، ونتائجها، وآثارها، مقدماً قراءة جديدة تتعارض كلياً مع القراءة التي تُقدمها الرواية الشيعية المغالية، والقائمة على نظرة عاطفية بحتة.

لقد قدم الشيخ «صالحى» رأيه في قضية استشهاد «الحسين» بطريقة اعتمدت البحث العلمي، متبعاً المنهج الاستدلالي الذي أوصله إلى النتيجة التي تؤكد أن الإمام «الحسين» لم يخرج بهدف أن يُقتل وينال الشهادة- كما تزعم الرواية الشيعية- وإنما كان خروج الحسين يهدف إلى تحقيق الإصلاح، وتطبيق العدالة الإسلامية في الأمة، غير أنه حصل ما حصل، واستشهد «الحسين» مظلوماً.

وقد اعتبر أغلب الباحثين الإيرانيين كتاب «شهيد جاويد» أهم الكتب المثيرة للجدل في تاريخ إيران المعاصر، وأنه من أهم الكتب التي ناقشت قضية الإمام الحسين ببعديها:

السياسي، والاجتماعي، حيث صدر أكثر من ثلاثة عشر كتابًا من قبل الغلاة في الرد عليه، وكان من أبرز المنتقدين له: آية الله «صافي الكلبايكاني»، وآية الله «رفيعي قزويني»، وآية الله «مرتضى المطهري»، وغيرهم من آيات الحوزة الكبار.

وقد جمع الشيخ «صالحى» ردوده على منتقديه في كتاب أسماه «عصاي موسى يا درمان بيماري غلو» أي: «عصى موسى أم علاج مرض الغلو». وقد صدر هذا الكتاب في عام «١٩٨١م»، غير أن وزارة الإرشاد والثقافة الإيرانية قامت بعد ذلك بجمعه من الأسواق، ومنعت إعادة طبعه وتداوله.

لقد توفي الشيخ «صالحى» في عام «١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م» في مدينة نجف آباد من توابع محافظة أصفهان، بعد حصار من قبل السلطة الإيرانية له دام أكثر من عشرين عامًا، وذلك نتيجة أفكاره الإصلاحية.

وعلى غير عادته في نعيه للآيات الذين يموتون، فإن مرشد الثورة الإيرانية «علي خامنئي» لم ينع الشيخ «صالحى» الذي كان عالمًا مجتهدًا، وحاصلًا على لقب «آية الله»، وكان أستاذًا يدرس البحث الخارج في الحوزة، وله كتاب في هذا المجال بعنوان «ولاية الفقيه، حكومة الصالحين». كما أن

الإعلام الرسمي الإيراني تجاهل نشر خبر وفاته.

* حيدر علي بن إسماعيل قلمداران القمي :

ومن الشخصيات اللامعة الأخرى التي برزت في ساحة الإصلاح الشيعي في إيران أيضًا: الباحث القدير «حيدر علي بن إسماعيل قلمداران القمي»، الذي كرس جهدًا كبيرًا من حياته في سبيل إثبات الحقيقة وتصحيح الأفكار، ونقد العقائد الخرافية السائدة.

وكان الأستاذ «قلمداران» قد تأثر في بادئ أمره بالأفكار الإصلاحية للشيخ «محمد الخالصي ابن الشيخ محمد مهدي» العالم الشيعي العراقي المعروف، الذي قامت قوات الاحتلال البريطاني في العراق في منتصف عشرينيات القرن الماضي بإبعاده إلى إيران؛ نتيجة جهاده ضد الاحتلال البريطاني.

وقد تطور الوعي الإصلاحي عند «قلمداران» بعد ذلك، مما دفعه إلى جمع أفكاره الإصلاحية ونشرها في عدد من الكتب التي حملت العناوين التالية:

١- «الإمامة والولاية» فارسي.

٢- «جواب مختصر على سؤاليين مهمين حول الإمامة

والخلافة» فارسي.

٣- «طريق النجاة من شر الغلاة» فارسي.

٤- «زيارة القبور بين الحقيقة والخرافة» فارسي.

٥- «الخمسة» فارسي، «وهو بحث روائي رجالي فقهي ضخم، أثبت فيه عدم وجوب أداء خمس أرباح المكاسب، مخالفاً للفكر الشيعي». وغيرها من الكتب الأخرى.

كما قام بترجمة كتابين لصديقه الشيخ «محمد الخالصي» وهما: «أخلاق محمد»، و«المعارف المحمدية - الفلسفة الإسلامية العليا».

ومن أبرز كتب الأستاذ «قلمداران» في نقد الأفكار الخرافية في العقيدة الإمامية كتابه: «شاهراه اتحاد»، أي: «طريق الاتحاد الواسع، أو تمحيص روايات النص على الأئمة»، وهو الأثر الوحيد الذي تم تعريبه وطبعه بعد وفاته، وقد قام بهذا العمل الجبار- مشكوراً- الأستاذ «سعد رستم» الذي بذل جهداً كبيراً في إخراج هذا الكتاب إلى النور، وقد جاء في مقدمة الطبعة المعربة ما يلي: «تري عقيدة الإمامية أن الأئمة الاثني عشر من آل البيت، منصوبون ومعينون من قِبَلِ الله تعالى لإمامة المسلمين، ومفترض لهم الطاعة على

العالمين بأمر الله ورسوله ﷺ، وبالتالي فالإيمان بهم ومعرفتهم أصلٌ من أصول الدين، يساوي أصل الإيمان بالله، وبالיום الآخر، وبنبوة خاتم النبيين ﷺ، مما يعني بالنتيجة الضرورية، وبدون لف ودوران، أنه لن تكون هناك نجاة أخروية لأي مسلم، أو لأي إنسان، دون معرفة أولئك الأئمة، والإيمان بعصمتهم وإمامتهم! فأراد «قلمداران» أن يمحص صحة هذه العقيدة، ويرى سندها، فتبين له أن مستندها مجموعة من الأحاديث الواهية، الموضوعية من قبل الغلاة التي لا تقوم بها أي حجة، رغم كثرتها، ثم تبين له أن القرائن الخارجية من آيات القرآن، ووقائع التاريخ، وسير الأئمة أنفسهم؛ تؤكد عدم صحة تلك الأحاديث والروايات، وبالتالي عدم صحة العقيدة التي انبنت عليها، فضمن نتيجة بحثه هذا الكتاب، مبتغيًا بذلك إزالة السبب الرئيس لتباعد الشيعة الإمامية عن سائر المسلمين، وسماه: «شاهراه اتحاد»، أي: «طريق الاتحاد الواسع»، ولكنه لم يستطع طباعته بشكل رسمي ونشره؛ لحساسية الموضوع البالغة بالنسبة لرجال الدين التقليديين، بل اكتفى بعض زملائه ومحبيه بأن يطبعوا الكتاب سنة «١٩٧٨م» على الآلة الكاتبة اليدوية، ثم مرة ثانية على آلة كاتبة إلكترونية. I.B.M.

والطبعتان كانتا مليئتين بالأغلاط المطبعية، بالإضافة لعدم التنسيق، وراحوا يصورون منه بضع مئات من النسخ، سرعان ما نفذت.

توفي الأستاذ «حيدر علي قلمداران» في يوم الجمعة ٢٨ من رمضان عام ١٤٠٩ هـ في مدينة قم، عن عمرٍ ناهز ٧٩ عامًا، قضاه في البحث والتوثيق والتأليف، غايته تقديم ما يخدم الإسلام، ويصحح الأفكار والعقائد السائدة في مجتمعه، وكان قد تعرض إزاء ذلك- شأنه شأن غيره من المصلحين- إلى حرب ظالمة شنت عليه من قبل مراجع الحوزة وأصحاب الفكر الطائفي المغالي).

* العلامة السيد أبو الفضل البرقي :

إن قائمة المصلحين الإيرانيين الذين انتفضوا على أفكار الإمامية الخرافية طويلة، فبالإضافة إلى ما تقدم منهم نشير هنا إلى رمز آخر من رموز الإصلاح الفكري في الطائفة الإمامية، وهو العلامة «السيد أبو الفضل البرقي» الذي ألف كتابًا قيمًا أسماه: «كسر الصنم»، فأما الصنم الذي عناه العلامة البرقي وعمد إلى كسره، فهو كتاب «الكافي» للكليني، أعظم كتب الإمامية، وأهم مصادرهم على الإطلاق، إلى حد تشبيهه من قبل المؤلف بـ«الوثن»

المعبود؛ نظرًا لعكوفهم عليه، و إجلالهم لصاحبه، وإكبارهم لما ورد فيه، خصوصًا وقد زكته الأسطورة الإمامية، حين أوهمت أتباع الطائفة أن الإمام الثاني عشر «المهدي المنتظر» قد اطلع بنفسه على محتواه، ورضيه للشيعة مرجعًا يكفي ما عداه من الكتب، فقال عنه: «الكافي» كافٍ لشيعتنا! فهو موثق من قبل الإمام الثاني عشر الذي لا يخطئ، حسب زعمهم.



الفصل الثاني

مصلحون في الساحة العراقية

إذا كانت الساحة الإيرانية هي الساحة الرئيسية للجدل الذي دار- وما زال يدور- بين حركة الإصلاح وتيار الغلو والتطرف الشيعي؛ لكونها- أي إيران- منبت هذا الفكر، والمركز المغذي، له فإنه يجب علينا عدم إغفال وجود الأصوات التصحيحية في الساحات الشيعية الأخرى، ومنه على وجه التحديد الساحتين العراقية واللبنانية، بالإضافة إلى بعض الساحات الأخرى^(١).

فعلى صعيد الساحة العراقية نجد:

* الشيخ محمد بن الشيخ محمد مهدي الخالصي:

الشيخ «محمد بن الشيخ محمد مهدي الخالصي» (توفي ١٣٠٦ هـ - ١٣٨٣ هـ)، كان هو من أوائل مراجع الإمامية في العراق ممن طرّقوا باب الإصلاح في الفكر الشيعي، وقد تمثلت حركته بمحاربتة لبعض البدع والخرافات السائدة

(١) المصدر: موقع قناة الفرات العراقية على شبكة الانترنت:

< <http://www1.alforattv.net/modules/news/article.php?storyid=86315> >

عند الشيعة، فكانت هذه هي النقطة الأصعب في حركته؛ لأن تنزيه الدين من البدع والخرافات - التي يظنها الجهال من أصل الدين - يحتاج إلى شجاعة، ونكران للذات في سبيل الله، وهو ما ألب عليه أقرب أصدقائه، فضلاً عن مرجعية حوزة النجف، ومراجع حوزة قم الذين قاموا بدفع الرعاع إلى مهاجمته بألسنتهم وأقلامهم وسائر وسائلهم الخبيثة المعروفة.

وكان من آثار الشيخ «الخالصي» في مجال الإصلاح ونبذ الخرافات العقدية والأساليب الطائفية؛ تأليفه عددًا من الكتاب التالية:

١- «إحياء الشريعة في مذهب الشيعة»، رسالة عقائدية وفقهية في عدة أجزاء.

٢- «الوقاية من أخطار الكفاية».

٣- «النوروز في بدعة عيد النوروز».

وله أيضًا كتابات قيمة أخرى في هذا الشأن، تركت آثارها في الساحة العراقية والإيرانية.

وكان «الخالصي» - الذي أسس مدرسة دينية في مدينة الكاظمية في بغداد باسم «مدينة العلم» - أول مرجع شيعي يجرؤ على رفع شهادة «أشهد أن عليًا ولي الله» من الأذان

الشيوعي، وهي الشهادة التي أمر بوضعها «إسماعيل الصفوي» يوم استيلائه على مدينة تبريز في إقليم أذربيجان، في بداية القرن العاشر الهجري، والتي قُتل دونها أكثر من «مائتي ألف» مسلم من أهل السُّنَّة؛ لرفضهم الأذان بكلمة «أشهد أن عليًا ولي الله»!!

مدرسة «الخالصي» التصحيحية ما تزال مستمرة ولها أتباع، وإن كانوا أقلية، إلا أنهم يعبرون عن أفكارهم بشكل صريح. ولعل من آثار مدرسة الخالصي - التي يقودها اليوم أبناءؤه الشيخ «جواد» والشيخ «مهدي» - تحالف أنصار هذه المدرسة مع أهل السنة في العراق، والنأي بأنفسهم عن ممارسات المليشيات والمرجعيات الطائفية في قم والنجف.

* الدكتور موسى الموسوي :

ومن بين الوجوه الإصلاحية العراقية الأخرى التي يمكن ذكرها هنا على سبيل المثال: الدكتور «موسى الموسوي»، حفيد مرجع الشيعة البارز في منتصف القرن الماضي «أبو الحسن الأصفهاني».

لقد أدرك «موسى الموسوي» - الذي تربى في بيت المرجعية الشيعية، ودرس المناهج الحوزوية - عمق التخلف

والخلل الفكري المصاحب لفكر وعقيدة الإمامية، بالإضافة إلى ما يضمه هذا الفكر من بغض وعداوة وتآمر على الأمة؛ لذلك انتفض الدكتور «موسى الموسوي» منذ مراحل شبابه على هذا التخلف الفكري، وسعى في التصحيح، وقد تعرض في سبيل ذلك لهجمة عدوانية من قبل عمائم التخلف، ولكنه قال كلمته، ودون أفكاره التصحيحية في أكثر من كتاب، كان من أبرزها كتاب: «الشيعية والتصحيح.. الصراع بين الشيعة والتشيع» عربي- فارسي.

وضع بين دفتي هذا الكتاب مجمل فكره التصحيحي، الذي قال عنه في صفحة الإهداء: «هذا كتاب يدافع عن الإسلام والإنسان والعقل ابتغيت به وجه الله ورضاه وعونه وغفرانه وقصدت به الشيعة في كل زمان ومكان». ومن ثمَّ أهدى كتابه القيم هذا إلى «كل من يتبع نداء التصحيح، ويسعى لأجل مبادئه وأهدافه».

أفرد الكاتب في كتابه هذا فصلاً خاصاً لـ«ولاية الفقيه»، بدأه بالقول بأنها: «هي الجناح أو البدعة الثانية التي أضيفت إلى سلطة الذين يدعون أنهم نواب الإمام المهدي في عصر الغيبة الكبرى، وهذه الفكرة- بالمعنى الدقيق- فكرة حلولية، دخلت الفكر الإسلامي من الفكر المسيحي، القائل

أن الله تجسّد في المسيح ، والمسيح تجسّد في الحبر الأعظم! وفي عصر محاكم التفتيش في أسبانيا وإيطاليا وقسم من فرنسا كان البابا يحكم المسيحيين وغيرهم باسم السلطة الإلهية المطلقة، حيث كان يأمر بالإعدام والحرق والسجن.. وكان حرّاسه يدخلون البيوت الآمنة ليل نهار؛ ليعيشوا بأهلها فسادًا ونكرًا».

وهناك كتب ورسائل ومحاضرات هامة أخرى كشف فيها وهن وضعف الأفكار العقديّة لدين الإمامية.

* الأستاذ أحمد الكاتب:

ومن الشخصيات العراقية الأخرى التي أصبح لها أثر هام في التصحيح، وما تزال مستمرة في عطائها الإصلاحية - هو الأستاذ «أحمد الكاتب» الذي نسّف في كتابه القَيِّم «تطور الفكر الشيعي» نظرية الإمامة الشيعية بأدلة قوية، غير قابلة للدحض .

ويرى الأستاذ «أحمد الكاتب» وهو من الأساتذة السابقين في الحوزة الدينية في كلّ من العراق وإيران، يرى باختصار: «أن أقوال الأئمة من أهل البيت وأفعالهم وسيرتهم تحمل معنًى معينًا بعيدًا عن ادعاء العصمة، أو النص من الله، والتزامًا

بنظرية الشورى في الحكم، وذلك خلافاً لما يدّعيه الإمامية من دعوى العصمة والنصّ لهم».

*** الشيخ طالب السنجري:**

أما الشخصية الإصلاحية الأخرى التي لا يفوتنا ذكرها هنا، فهو الشيخ «طالب السنجري»، صاحب كتاب «التشيع كما أفهمه» الذي قال فيه: «إن الرجوع إلى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كما الرجوع إلى الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ لكون كلاهما يستقيان علمهما من منبع واحد وهو القرآن و السنة».

وكان هذا الكلام كفيلاً لكي يقوم المرجع الإمامي اللبناني «محمد حسين فضل الله» عام ١٩٩٩م بطرده من حوزته الكائنة في منطقة السيدة زينب، بضواحي دمشق، التي كان الشيخ «طالب السنجري» أستاذاً للفقهاء فيها، وقد تمت محاربته من قبل الغلاة؛ بسبب آرائه الإصلاحية، و حورب من قبل جميع الحوزات الدينية الشيعية، الأمر الذي دفعه للقيام بفتح محل لبيع الأحذية في سوق شعبي في حي السيدة زينب، بعد أن أغلقت الحوزات ومكاتب المرجعيات الشيعية أبوابها في وجهه، وقطعت المساعدات عنه، ولكن لم يثنه ذلك عن مواصلة مشواره الإصلاحية، وقد نشر العديد من الكتب في

هذا الشأن، كان من بينها كتابه: «أنتم قتلتم الحسين»، موجهًا للصفويين الذين يتاجرون بمأساة «الحسين» لغايات شعبية وطائفية قدرة .

وله أيضًا كتب أخرى في إصلاح الفكر الشيعي.

* الأستاذ الشيخ حسين المؤيد:

وكان من بين الوجوه الإصلاحية الشيعية العراقية الأخرى - قبل تركه دين الإمامية - الأستاذ الشيخ «حسين المؤيد»، فكان الشيخ «المؤيد» قبل انتقاله إلى عقيدة أهل السنة والجماعة من أبرز أساتذة الحوزة الدينية، وقد ابتعد عن الخط الإيراني، وبدأ في إصلاح الفكر الشيعي، وكان قبل تركه «دين الإمامية» قد عمل على مراجعةٍ شاملةٍ للتراث الشيعي، بعقلٍ منفتح، وفهم عميق، رافضًا للكثير من الاعتقادات والأفكار الشيعية السائدة.

وقد دوّن في كتابه «إتحاف السائل» أجوبةً علمية على أسئلة هامة في معارف الإسلام، وذكر فيه:

- نفي التجسيم في آيات العرش.

- عدم جواز وصف الأئمة بالعلل الأربعة، وحرمة التسمية

بمثل «عبد الرسول» و«عبد الأمير»، وما شاكل.

- بطلان القول بتحريف القرآن، وضلال القائل به.
 - حول ما يسمى بمصحف فاطمة.
 - نقد نظرية الإمامة الدينية عند الشيعة.
 - وجوب النهي عن سب الصحابة وزوجات النبي ﷺ،
والمنع منه.
 - وجوب احترام الخلفاء الراشدين على الشيعة.
 - الرد على إنكار فضيلة الصحبة في الغار.
- وعن سبب تركه دين الإمامية يقول الشيخ «حسين المؤيد»: أنه ترك التشيع بعد قراءته لكتاب «منهاج السنة» للشيخ «ابن تيمية» رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث وجد فيه جوابًا شافيًا لكل سؤال يخطر على بال المهتمِّ بمعرفة العقيدة الإسلامية، ومنهج السلف الصالح.



الفصل الثالث

مصلحون في الساحة اللبنانية

من معلوم تاريخياً أن أغلب واضعي العقيدة الصفوية الخرافية هم من مشايخ دين الإمامية اللبنانيين، الذين ذهبوا إلى بلاد فارس، وجرى استخدامهم في البلاط الملكي الصفوي، وأصبحوا يكتبون ويضعون الأفكار الخرافية؛ بناء على طلب السلطان الصفوي، وكان من بينهم رجال دين كبار من أمثال:

- «محمد بن حسين بن الجبعي العاملي» المعروف بـ «الشيخ البهائي».
- و«علي الكركي العاملي».
- و«مرتضى العاملي». وآخرين.

ويُعتبر هؤلاء عمدة منظري الفكر الصفوي المهيمن على دين الإمامية، ولكن في العقد الأخير أخذت الساحة اللبنانية تشهد حركة إصلاح فكري شيعي جديد، يتمثل اليوم في شخصية من أمثال الشيخ: «السيد هاني فحص»، والشيخ «السيد علي الأمين» القاضي الشرعي السابق لمدينة صور في جنوب لبنان، وغيرهم. ويتعرض «السيد علي الأمين» اليوم

للمحاربة من قِبَل الحوزة الدينية، وحزب الله، والمجلس الشيعي الأعلى في لبنان، وحركة أمل، وغيرهم؛ وذلك بسبب آرائه الإصلاحية التي بات يجاهر بها، والتي يدعو فيها إلى نبد خرافة عصمة الأئمة، وخرافة المهدي الغائب، ونظرية ولاية الفقيه، وغيرها من الخرافات الصفوية الأخرى.



الفصل الرابع

الإصلاح الفكري في الساحة الأحوازية

في الساحة الأحوازية العربية الإسلامية المغتصبة من قبل إيران، والتي يعاني أهلها من حرمان التعليم، والاضطهاد بجميع أشكاله؛ فإن عملية الإصلاح العقائدي فيها لم تظهر على يد رجال الدين، وإنما شقت طريقها في السنوات الأخيرة بشكل واسع جداً بين فئة المثقفين والمناضلين السياسيين، وقد أصبح التخلي عن الأفكار والعقائد الخرافية الصوفية متأثرة بالخطابات والندوات التي تبث من خلال القنوات التلفزيونية الفضائية العربية، كما أن تردد الأحوازيين على دول الخليج العربي، وعملية تتبعهم للكتب والأشرطة التي تحتوي على خطب وندوات فكرية وعقائدية إسلامية؛ قد ساهمت بشكل كبير في انتشار حركة الإصلاح الفكري في الساحة الأحوازية، الأمر الذي رفع من نسبة أهل السنة في الأحواز في السنوات الأخيرة بشكل كبير جداً، وذلك على رغم مما يلاقيه المهتمون من ملاحقة واضطهاد شديدين. علمًا بأن شيعة الأحواز- وعلى خلاف شيعة إيران وباقي الشيعة المغالون- لا يرون التشيع أكثر من مجرد مدرسة فقهية.

وهم يسمون أنفسهم بـ«الجعفرية»؛ نسبة للإمام «جعفر بن محمد الصادق»، ويقفون من الصحابة وأمّهات المؤمنين ذات الموقف الذي يقفه منهم أهل السنة، ولا يؤمنون بالخرافات والطقوس الصفوية التي نشاهدها تمارس في ساحات شيعة مختلفة؛ ولهذا فشيعة الأحواز أقرب لأهل السنة منهم للشيعة. ومن الجدير بالذكر أن أغلب الشخصيات التي عملت في إصلاح الفكر الشيعي انتهى بها المطاف إلى الانتقال إلى عقيدة أهل السنة والجماعة، ونبذ دين الإمامية.



الخاتمة

إن حرب الشعوبيين ضد الإسلام والعرب قديمة، وتعود بأصولها إلى بداية سقوط الإمبراطورية الفارسية «سنة ١٧هـ»، فمن يعتقد أن الحرب الطائفية على الإسلام والعرب بدأت مع الدولة الصفوية التي حكمت ما بين «١٥٠١ م - ١٧٨٥م» فهو خاطئ تمامًا.

فكما هو معلوم أن هذه الدولة التي تبنت «دين الإمامية» قامت على إبادة أهل السنة، الذين كانوا يشكلون السواد الأعظم في بلاد فارس؛ حيث لم يكن آنذاك وجود حقيقي لما يسمى بالمذهب الشيعي الاثني عشري في بلاد فارس، وإذا كان الشيعة موجودين حينئذ في بعض المناطق الشمالية والشرقية لإيران، فلقد كانوا من الشيعة الزيدية والشيعة الإسماعيلية «النزارية - الحشاشون» أتباع «الحسن الصباح».

فتذكر الروايات الإيرانية أن «إسماعيل الصفوي» عندما فرض سلطته على مدينة تبريز - أول عاصمة للدولة الصفوية - واجه صعوبة في الحصول على مؤذن يلفظ كلمة «أشهد أن عليًا ولي الله» في الأذان، وهذا كان سببًا في اعتماده - ومن بعده ابنه «طهماسب»، وحفيده الشاه «عباس

الأول»- على استقدام مشايخ شيعة من جبل عامل في لبنان؛ للقيام بمهام نشر تعاليم «دين الإمامية» في البلاد.

وكان أول من دُعي من لبنان لهذه الغاية: هو الشيخ «نورالدين علي بن عبد العلي الكركي» المشهور بـ«المحقق الثاني»، ثم تبعه بعد ذلك آخرون، أمثال: «محمد بن عز الدين حسين بن عبد الصمد العاملي» المشهور بـ«الشيخ البهائي»، وغيرهم من أقرانهم اللبنانيين، الذين أصبحوا فيما بعد من كبار وعَظَم السلاطين في البلاط الصفوي.

وعلى الرغم من عدم معرفة السبب الحقيقي الذي دفع بالصفويين إلى ربط نسبهم بالإمام السابع للشيعة الإمامية «السيد موسى بن جعفر» الملقب بـ«الكاظم»، وتبنيهم المذهب الشيعي ليصبح مذهباً رسمياً لدولتهم، إلا أن بعض المؤرخين الإيرانيين لا يستبعد الربط بين رغبة الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية- التي كانت تسعى جاهدة آنذاك لفتح جبهة في الشرق لإضعاف الإمبراطورية العثمانية، وإشغالها عن التقدم نحو الغرب- وبين العلاقة العائلية التي تربط تلك الكنيسة بالأسرة الصفوية؛ حيث إن والدة الشاه «إسماعيل الصفوي» كانت مسيحية، تنحدر من أحد أسر بلاط الإمبراطورية الرومانية.

كما ربط هؤلاء المؤرخون بين قيام الدولة الصفوية وظهور الحركة اللوثرية البروتستانتينية في أوروبا الغربية؛ ولهذا السبب يعلّلون اعتماد الصفويين على علماء شيعة لبنان؛ لكونهم كانوا على مقربة وتماسّ مباشر من المسيحيين والأفكار الكنسية، دون غيرهم من علماء الشيعة الآخرين، وعلى وجه الأخص علماء شيعة العراق، الذين لم ينالوا أيّ حظوة لدى الدولة الصفوية.

فالصفويون بعد أن فرضوا مذهبهم بقوة السيف في بلاد فارس؛ سعوا إلى توسيع سلطتهم ونشر دينهم «دين الإمامية» إلى خارج الحدود، وبدعوا بغزو أفغانستان، وبخارى، وسمرقند، مرتكبين بها مجازر دامية، ثم بعد ذلك توجهوا إلى الغرب، واحتلوا بغداد، وخرّبوا مقام قبر الإمام «أبي حنيفة»، ثم توجهوا جنوباً واحتلوا الأحواز، وأطاحوا بدولة «المشعشعين». وبقيت حروبهم على أهل السنة قائمة، حتى غزى الأفغان بقيادة «محمود الأفغاني» عاصمة الصفويين الثانية «مدينة أصفهان» واحتلها، وهدم ملكهم.

وكان الصفويون قبل سقوطهم قد شرعوا في نشر مذهبهم، وذلك عن طريق الإكراه تارة، وتارة أخرى عن طريق الإغراء. ورغم اندحار الأسرة «الصفوية» وتولي الأسرة «الأفشارية»

زمام الملك في بلاد فارس، إلا أن الحرب على الفكر السني لم تتوقف، لا في بلاد فارس، ولا خارجها، وكانت الحروب المتواصلة مع الدولة العثمانية تمثل أحد أوجه هذه الحرب.

ولو استثنينا فترة حكم «نادر الشاه الأفشاري» (١١٦٠هـ - ١١٤٨هـ) التي شهدت ما يشبه الهدنة مع أهل السنة؛ فإن الحكام الذين أعقبوا «نادر شاه» قد واصلوا منهج الصفويين، وإن كان بطرق ووسائل مختلفة.

ولم يكن النظام البهلوي (١٩٧٩ - ١٩٢٦م) - ورغم علمانيته المعروفة - مستثنى عن الأنظمة الصفوية، والأفشارية، والقاجارية، في حربه على العرب وأهل السنة عامة؛ فقد كان الشاه «محمد رضا بهلوي» قد دعم - وبشكل كبير - حوزة قم والنجف أيام مرجعيات «حسين البروجردي» و«محسن الحكيم» و«أبو القاسم الخوئي»، الذين كانت لهم مؤسسات في مصر، والهند، ولبنان، وغيرها من الدول الأخرى، تعمل على نشر فكر التشيع الصفوي.

ومن طريف ما ينقله السيد «طالب الرفاعي» أحد وكلاء المرجع الإمامي «محسن الحكيم» في مصر فترة السبعينيات، وهو الذي صلى على جنازة الشاه محمد رضا بهلوي في القاهرة، حيث مات ودفن هناك، أنه وحين كان في زيارة

لمحسن الحكيم في النجف سأله مدير مكتب الحكيم وصهره «إبراهيم اليزدي الطبطبائي» قائلاً له: «يا سيد طالب، أين وصلت في نشر المذهب الشيعي، هل جعلت المصريين يلعنون عمر بن الخطاب؟»^(١).

إن قادة النظام الإيراني، الذين لم يتركوا مناسبة إلا وطرحوا فيها موضوع الوحدة الإسلامية، عملوا- ومازالوا يعملون- على جعل مذهب التشيع وسيلة لاختراق ساحات الدول الإسلامية؛ فقد تمرسوا العزف على هذا الوتر الحساس، الذي أصبح من أخطر التهديدات التي تواجه الدول العربية تحديداً؛ وذلك لما لهذا الموضوع من خطر على وحدة المجتمعات العربية وسلامة أمنها .

وقد أظهرت حالة الصراع الطائفي- الذي يمر بها اليوم كل من العراق، وسورية، ولبنان، التي يلعب النظام الإيراني دوراً بارزاً في تأجيجها- بجلاء مدى النفاق السياسي والديني الذي يمارسه النظام الإيراني، فبعد فشل تحقيق أهدافهم في تصدير الثورة عن طريق القوى العسكرية التي أفشلتها تجربة حرب الثمانية سنوات مع العراق، لجأ قادة النظام الإيراني إلى

(١) هذا الكلام قاله السيد «طالب الرفاعي» شخصياً أواخر التسعينيات في مجلس السيد «مضر الحلو» في مدينة دمشق.

اعتماد سياسة التفرقة الطائفية في البلدان العربية، تحت غطاء نشر المذهب الشيعي؛ ليسهل عليهم عملية اختراق هذه البلدان، وهذا ما رأينا بعض صورته في اليمن والبحرين وغيرهما من البلدان العربية.

كما أن هناك جدلاً حاداً يدور حالياً في الساحة المصرية حول ظاهرة نشر التشيع في مصر، حيث اعتبر علماء ومثقفون مصريون أن ظاهرة المتشيعين الجدد إنما هي حركة سياسية تقف وراءها أيادي إيرانية تستهدف البلاد.

كما أن إنشاء ما سمي بـ«المجلس الشيعي الأعلى في فلسطين» على يد أحد أعضاء حركة الجهاد الإسلامي الموالية لإيران، قد أثار استغراب الشعب الفلسطيني، حيث لم يسجل تاريخياً أي وجود للشيعية في فلسطين، هذا بالإضافة إلى انتشار ظاهرة التشيع السياسي في السودان والأردن وغيرها.

إلا أن الملفت للنظر أن ظاهرة انتشار الفكر السني في الأوساط الشيعية الإيرانية تجري بوتيرة أسرع من ظاهرة المتشيعين في بعض الأقطار العربية بكثير، والدليل على ذلك أن إقليم الأحواز العربي الذي إلى ما قبل عشرة سنوات مضت لم تكن نسبة أهل السنة فيه تتجاوز خمسة

بالمائة فقط، فإن هذه النسبة ارتفعت حاليًا إلى ما يزيد على عشرين بالمائة، ناهيك عن ارتفاع نسبة «أهل السنة» في مدن إيرانية رئيسية؛ كمدن شيراز، وأصفهان، وطهران، وتبريز، وغيرها.

لذا، فإن دعوة التقريب بين المذاهب التي يرفع شعارها اليوم النظام الإيراني، والتي جند لها مجموعة من الأصوات السائرة في ركبه؛ قد أفشلها النظام الإيراني نفسه قبل غيره، وذلك عبر ممارساته الطائفية والشعبوية التي مارسها ويمارسه باستمرار، سواء ضد «أهل السنة» في إيران الذين يتجاوز عددهم الـ«عشرين مليون نسمة»، أو من خلال تدخلاته السافرة في شؤون الدول العربية والإسلامية؛ محرصًا على الفتن والحروب الطائفية تارة تحت عنوان: «تصدير الثورة الإيرانية»، وتارة أخرى تحت عنوان ما يسميه بـ«نشر مذهب أهل البيت».

وفي الوقت الذي يزعم فيه النظام الإيراني دعوته للتقريب بين المذاهب، ويعقد في كل عام مؤتمرًا باسم «الوحدة الإسلامية»؛ نجده في الوقت نفسه يمارس أبشع صور التمييز الطائفي ضد «أهل السنة» في إيران.

فعلى سبيل المثال: لم يُعيّن هذا النظام طوال مرور ثلاث وثلاثين عامًا على حكمه سُنِّيًّا إيرانيًّا واحدًا في منصب وزير، أو سفير، أو محافظًا، أو رئيسًا لجامعة، أو قائدًا في الجيش، أو الشرطة. وهذا نقيض ما كان عليه الأمر في عهد «الشاه» الذي قد تولى «أهل السنة» فيه مناصب وزارية وقيادية عديدة، سواء في المؤسسات المدنية أو العسكرية.

ومن الملفت للنظر أيضًا أنه لم يثبت - ولو لمرة واحدة - أن قام أيُّ من القادة والمسؤولين الإيرانيين، وبمختلف مناصبهم العليا، باصطحاب شخصية سنية إيرانية واحدة معه في زياراتهم الرسمية، التي يقومون بها للدول الإسلامية، أو الغربية، أو للمؤتمرات الإسلامية، أو غيرها من المؤتمرات الدولية الأخرى.

وكمثال على ذلك: أن الرئيس الإيراني «محمود أحمددي نجاد» الذي قام في شهر فبراير ٢٠١٣م بزيارة رئيس الأزهر الشيخ الدكتور «أحمد الطيب»، لم يصطحب معه شخصيات دينية، أو ثقافية سنية واحدة للقائه بشيخ الأزهر، رغم ادعائه أن زيارته كانت تهدف إلى التقريب بين المذاهب.

كما لم يسمح النظام الإيراني ببناء مسجدٍ واحدٍ لأهل السنة في العاصمة طهران؛ لكي يثبت حسن نواياه تجاه أهل السنة

الإيرانيين قبل غيرهم!

ناهيك عن الإهانات والطمعون الموجهة لعقائد أهل السنة التي تعج بها المناهج الدراسية الإيرانية الرسمية، على مستوى المؤسسات التربوية والتعليمية، بالإضافة أيضًا إلى الخطاب الإعلامي الإيراني الرسمي «المرئي والمسموع»، الذي ينفث بسموم الكراهية والتحريض على أهل السنة، والظعن بمعتقداتهم.

وهنا يمكن لكل شخص أن يتساءل: كيف لنا أن نثق بصدق دعوة النظام الإيراني للتقريب بين المذاهب، وهو لم يقدم نموذجًا واحدًا للتعامل بالمساواة والعدالة مع أهل السنة في إيران، ومع عرب الأحواز لإثبات حسن نواياه تجاه العرب والمسلمين عامة؟!!

لهذا، نعتقد جازمين أن الدعوة الإيرانية «للتقريب بين المذاهب» ما هي إلا دعوة سياسية، يهدف النظام الإيراني من خلالها إلى تلميع صورته بين العرب والمسلمين، وفي ذات الوقت إقناع المسلمين باعتبار عقيدته «دين الإمامية» مذهبًا كسائر المذاهب الإسلامية الأخرى؛ وذلك لتسهيل عملية التبشير بها في أوساط البسطاء من العرب والمسلمين، وتوطيد الأرضية لتطبيق المشروع الإيراني في المنطقة العربية.

الفهرس

٥	مقدمة الأمين العام لمتدى المفكرين المسلمين
٩	مقدمة المؤلف
١١	الباب الأول
١٣	الفصل الأول : التشيع دين أم مذهب؟
١٧	الفصل الثاني: اختلاف الشيعة في عقائدهم دليل بطلانها
٢٩	الفصل الثالث: أقوال الإمامية بتحريف القرآن
٣٥	الباب الثاني
٣٥	الشعوبية ودورها في صنع الفرق الشيعية
٤٤	الباب الثالث
٤٥	الفصل الأول: اجتهادات فاعلة في إصلاح الفكر الشيعي
٦٥	الفصل الثاني: مصلحون في الساحة العراقية
٧٣	الفصل الثالث: مصلحون في الساحة اللبنانية
٧٥	الفصل الرابع: الإصلاح الفكري في الساحة الأحوازية
٧٧	الخاتمة
٨٦	الفهرس

